ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵣⴰⵔⵉⵜ

المملكة المغربية
وزارة الصناعة والتجارة

ROYAUME DU MAROC
MINISTÈRE DE L'INDUSTRIE ET DU COMMERCE

# عرض
# حول
# تنمية المناطق الصناعية بالمغرب

## الملتقى الثالث حول المناطق الصناعية

طنجة بتاريخ 15 نونبر 2022

# الفهرس


I. مقدمة حول التوجهات العامة

II. توفير البنيات التحتية الصناعية التي تتلاءم و حاجيات المستثمرين

III. المساهمة في تقليص الفوارق المجالية و التوزيع المعقلن للمناطق الصناعية

IV. العمل على إعادة تأهيل المناطق الصناعية

V. العمل على إشراك القطاع الخاص في تطوير المناطق الصناعية

VI. تطوير منصة إلكترونية خاصة بالمناطق الصناعية

VII. وضع الإطار القانوني الخاص بالمناطق الصناعية

## تذكير بمسار تطور برامج تنمية المناطق الصناعية

عرف مسار البرامج الخاصة بتهيئة المناطق الصناعية، و التي تم وضعها لمواكبة نمو القطاع الصناعي، تطورا عبر الزمن :

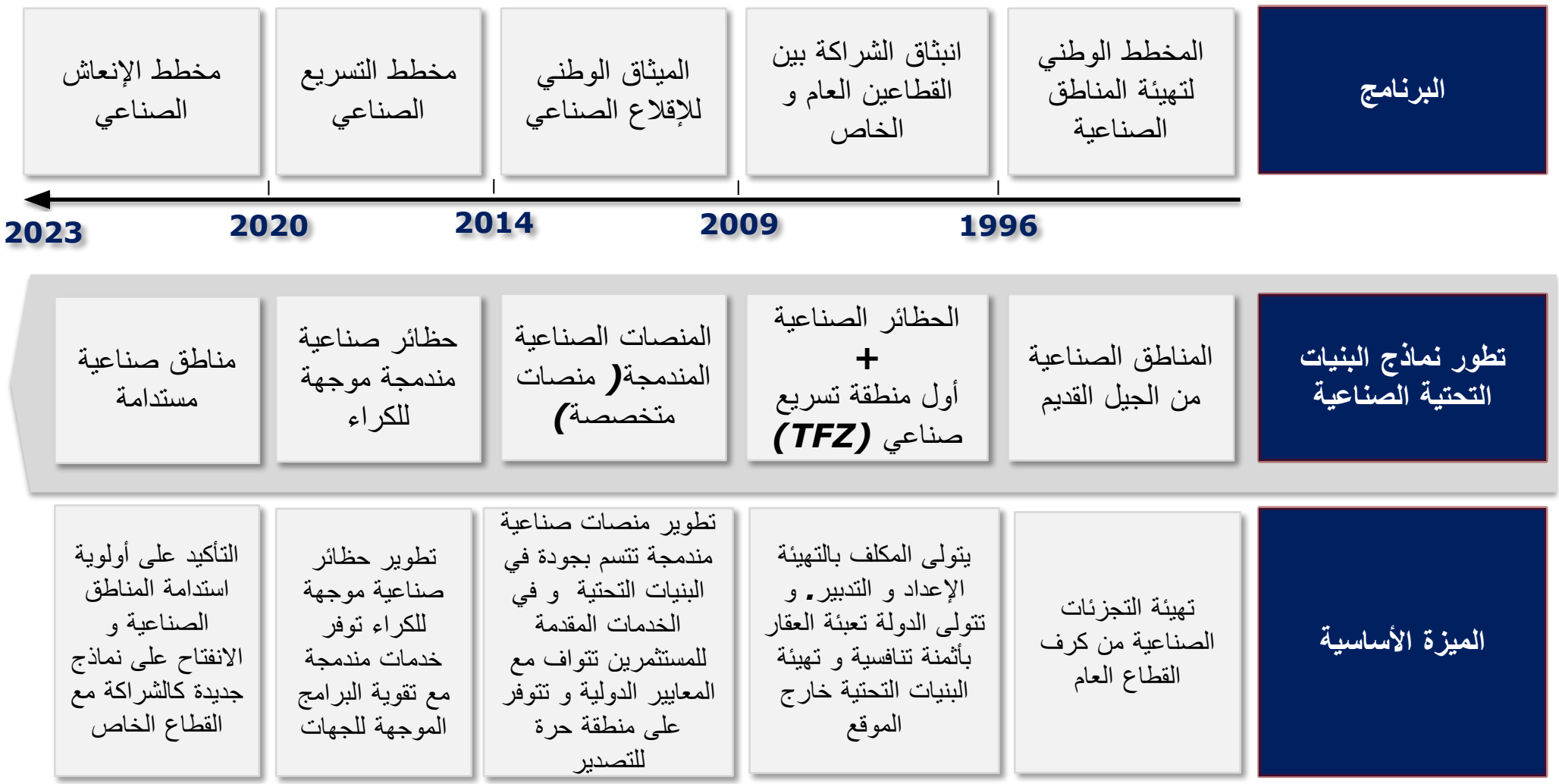

## I.مقدمة حول التوجهات العامة

تتمحور سياسة وزارة الصناعة و التجارة بخصوص تنمية المناطق الصناعية حول الأهداف الأساسية التالية:

- **تشجيع الاستثمار الصناعي :**
  - توفير عرض من العقار الصناعي المُجهَّز الذي يتلاءم و حاجيات المستثمرين ؛
  - الرفع من جاذبية المناطق الصناعية و تنافسيتها ؛
  - تسهيل ولوج المستثمرين للمناطق الصناعية ؛

- **المساهمة في تقليص الفوارق المجالية :**
  - العمل على ضمان توزيع عادل ومعقلن لمشاريع البنيات التحتية الصناعية على جميع مناطق البلاد حسب مؤهلات و خصوصيات كل جهة.

- **الرفع من جودة المناطق الصناعية و تثمينها :**
  - العمل على وضع إطار قانوني خاص بالمناطق الصناعية لمواجهة المشاكل التي تحد من فعالية مجموعة من المناطق الصناعية ؛
  - العمل على المساهمة في إعادة تأهيل مجموعة من المناطق الصناعية.

## II. توفير عقار صناعي مجهّز يتلاءم و حاجيات المستثمرين الصناعيين

تعمل وزارة الصناعة و التجارة بشكل متواصل على توفير عرض من العقار الصناعي المُجهّز بصفة تستجيب لحاجيات المستثمرين الصناعيين على اختلاف أنواعهم و بأثمنة تنافسية:

| |
|---|
| ***138*** منطقة صناعية |
| ***12*** منطقة تسريع صناعي |
| أكثر من ***12 000*** هكتار مجهز أو في طور التجهيز |

كما تعمل الوزارة على ضمان تنويع العرض العقاري الخاص بالأنشطة الصناعية حيث تتوزع مشاريع البنيات التحتية الصناعية، بالإضافة إلى مناطق التسريع الصناعي، إلى مناطق صناعية و مناطق الأنشطة الاقتصادية و كذلك حظائر صناعية تجمع بين إمكانية بيع أو كراء البقع المخصصة للأنشطة الصناعية، و ذلك وفق مساحات و أثمنة تتوافق مع طبيعة النشاط الصناعي و حاجياته.

## II. توفير عقار صناعي مجهّز يتلاءم و حاجيات المستثمرين الصناعيين: استقبال الأنشطة الموجهة للتصدير

تعمل وزارة الصناعة و التجارة على دعم السيادة الصّناعية و توازن الميزان التجاري عن طريق تشجيع التصدير، و تعمل الوزارة في هذا الإطار على إطلاق مشاريع مناطق التسريع الصناعي المهيَّأة لاستقبال الأنشطة الصناعية الموجهة أساسا للتصدير

**عدد مناطق التسريع الصناعي في طور الإعداد**

**4**

**عدد مناطق التسريع الصناعي الجاهزة**

**8**

**عدد المقاولات المُنتجة**

**840**

**المساحة المُجهّزة**

**≈ 1 600 ha**

**عدد مناصب الشغل المُحدَثة**

**139 500**

التوزيع الجغرافي لمناطق التسريع الصّناعي

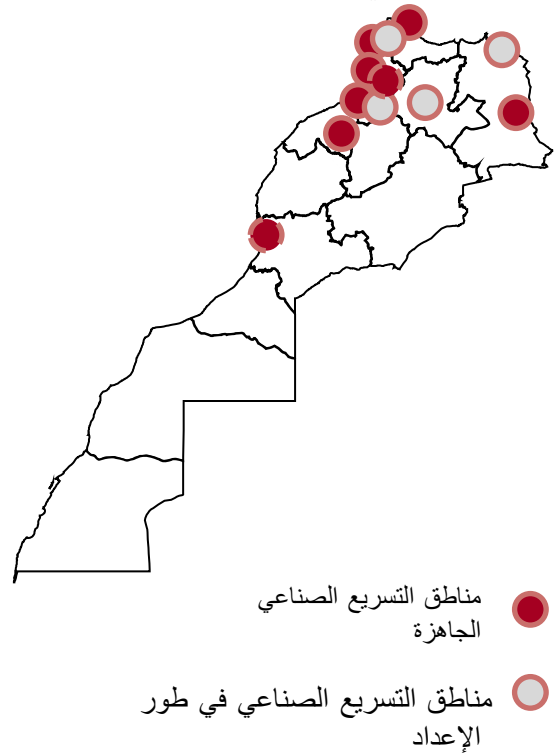

## III. المساهمة في تقليص الفوارق المجالية و التوزيع المعقلن للمناطق الصناعية

- تعمل وزارة الصناعة والتجارة على الإسهام في تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية عبر إنجاز مجموعة من المشاريع المهمة للبنيات التحتية الصناعية التي تصاحب التنمية المجالية، وذلك عبر ضمان توزيع عادل ومعقلن لهذه المشاريع على جميع مناطق البلاد مع الحرص على اختيار المناطق الأكثر تأهيلا لاستقبالها، والمتوفرة بالأساس، إضافة إلى الوعاء العقاري الجاهز، على مجموعة من الشروط التي تستجيب لحاجيات المستثمرين.

- تعتبر الاستجابة لهذه الشروط، كالربط مع مختلف شبكات المواصلات من أجل تسهيل عمليات التموين والتصدير والتوفر على يد عاملة مؤهلة، حاجة مُلحّة لضمان تنافسية وحُسن تثمين المناطق الصناعية التي يتم إحداثها.

- في هذا الصّدد، تَعتبر هذه الوزارة إنجاز دراسات الجدوى والدراسات التقنية والمالية التفصيلية الخاصة بهذا النوع من المشاريع شرطا ضروريا لتحديد مدى أولويتها وفرص تثمينها.

## III. المساهمة في تقليص الفوارق المجالية و التوزيع المعقلن للمناطق الصناعية: خريطة توزيع البنيات التحتية الصناعية

مساحة العقار الصناعي حسب الجهات بالهكتار *(*)*

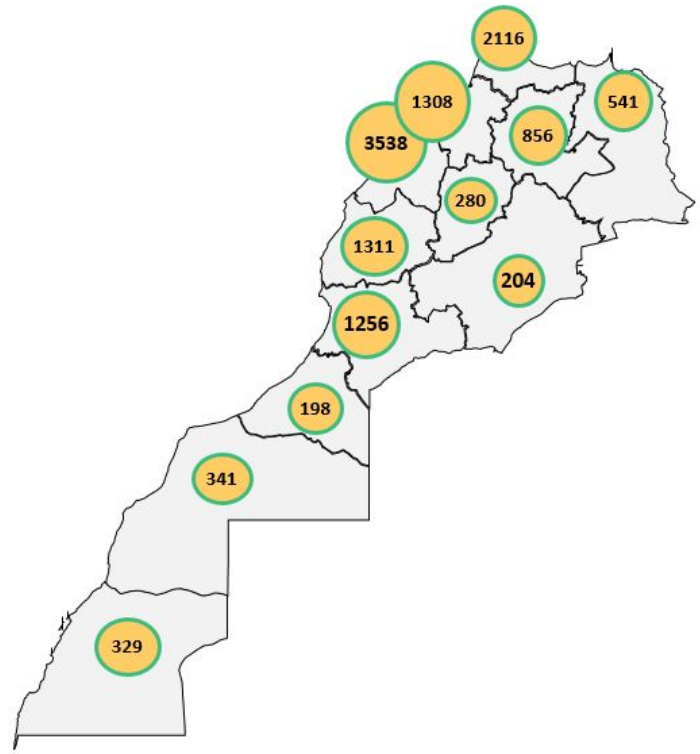


عدد المناطق الصناعية حسب الجهات*(*)*

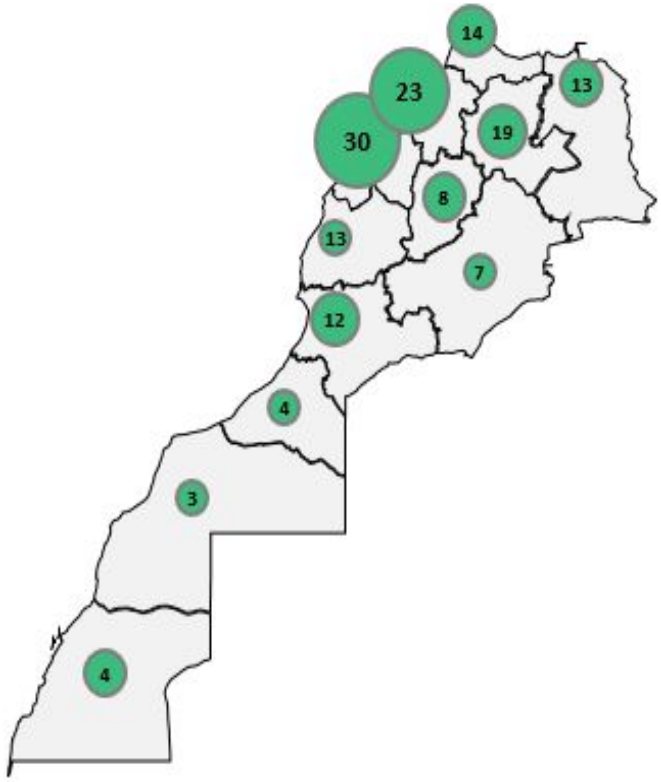


(*)يتعلق الأمر بالمناطق الصناعية التي تم إحصاؤها من طرف الوزارة

## IV.إعادة تأهيل البنيات التحتية الصناعية

عملت وزارة الصناعة والتجارة في إطار التزامها بإعادة تأهيل المناطق الصناعية على تعزيز تجهيزات العديد من البنى التحتية الصناعية (تحسين الولوج، بناء محطات معالجة المياه العادمة، تعزيز القوة الكهربائية، إلخ).

ولهذا الغرض، ومنذ إطلاق مخطط التسريع الصناعي في أبريل 2014، وقعت هذه الوزارة اتفاقيات شراكة لإنجاز هذه المشاريع حيث بلغت مساحة المناطق الصناعية المعاد تأهيلها حوالي 1200 هكتار.

ويبين الجدول التالي الجهات التي استفادت من برنامج إعادة تأهيل البنيات التحتية الصناعية في إطار مخطط التسريع الصناعي:

| الجهات | المساحة المُعاد تأهيلها أو في طور إعادة التأهيل بالهكتار |
|---|---|
| سوس ماسة | 240 |
| الدارالبيضاء سطات | 345 |
| طنجة تطوان الحسيمة | 186 |
| الرباط سلا القنيطرة | 12 |
| الداخلة واد الذهب | 27 |
| فاس مكناس | 154 |
| بني ملال-خنيفرة | 40 |
| مراكش-آسفي | 175 |

## V.تشجيع انخراط القطاع الخاص في مشاريع تطوير بنيات تحتية صناعية جديدة

تعمل وزارة الصناعة و التجارة على إطلاق تجارب جديدة تروم تشجيع انخراط القطاع الخاص في مشاريع تطوير البنيات التحتية الصناعية الجديدة، وذلك من أجل الرفع من جودة المناطق الصناعية و تنافسيتها عبر فتح المجال أمام عدد أكبر من الفاعلين المؤهلين و الراغبين في تهيئة و تدبير المناطق الصناعية.

و في هذا الصدد، قامت وزارة الصناعة و التجارة بالشراكة مع وكالة حساب تحدي الألفية بإطلاق مشاريع ثلاث مناطق صناعية بالشراكة مع القطاع الخاص، حيث سيتم إنجاز هذه المشاريع باستثمار قدره 765 مليون درهم منها 495 مليون درهم كمساهمة للقطاع الخاص الذي سيتولى إنجاز أشغال التهيئة داخل الموقع بهذه المشاريع بالإضافة إلى عملية التسويق و التثمين و التدبير. و يتعلق الأمر بالمشاريع التالية:

- مشروع الحظيرة الصناعية لبوزنيقة على مساحة 25 هكتار؛
- مشروع الحظيرة الصناعية لحد السوالم على مساحة 51 هكتار؛
- مشروع الحظيرة الصناعية لبوزنيقة على مساحة 60 هكتار.

## VI. تطوير منصة إلكترونية خاصة بالمناطق الصناعية

قامت وزارة الصناعة والتجارة باتخاذ مجموعة من التدابير التي من شأنها تيسير عملية بحث المستثمرين عن العرض العقاري المتوفر الذي يستجيب لحاجياتهم، حيث تم إطلاق منصة إلكترونية خاصة بالمناطق الصناعية يمكن من خلالها الاطلاع على خارطة المناطق الصناعية المجهزة على امتداد التراب الوطني وتحديد البقع الأرضية المتوفرة حسب المعايير التي يختارها المستثمر وكذا المعطيات المتعلقة بالمنطقة الصناعية موضوع اهتمام المستثمر.

### الأهداف

- تمكين وزارة الصناعة و التجارة من أداة للتواصل بخصوص المناطق الصناعية و ترويجها، و ذلك بهدف تعزيز التنافسية الدولية للعقار الصناعي المغربي و كذا جاذبيته.
- تمكين وزارة الصناعة و التجارة من آلية للتتبع المستمر لتطور العقار الصناعي، حيث ستمكن هذه الآلية من المساعدة على اتخاذ القرارات التي تخص برمجة مشاريع البنيات التحتية الصناعية.
- مدّ المستثمرين الصناعيين الدوليين و المغاربة بمؤشرات مُحيّنة تخص العرض المتوفر الخاص بالعقار الصناعي.
- تمكين الشركاء المكلفين بتهيئة و تطوير المناطق الصناعية من منصة للترويج لهذه المناطق.

رابط المنصة الإلكترونية:
/https://www.industrial-estate.gov.ma

## VII.وضع إطار قانوني خاص بالمناطق الصناعية

عملت وزارة الصناعة و التجارة على إعداد مشروع القانون رقم 102.21الخاص بالمناطق الصناعية، و ذلك لمواجهة مجموعة من النقائص و الإكراهات التي يعرفها عدد من المناطق الصناعية بسبب غياب إطار قانوني ملائم. و يهدف مشروع هذا القانون إلى تحديد القواعد المطبقة في مجال تهيئة المناطق الصناعية و تدبيرها و تثمينها و صيانتها، من أجل تحقيق تنمية صناعية وطنية ناجعة و مندمجة و مستدامة مع مراعاة العدالة المجالية و كذا الآثار الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية لهذه المناطق. كما يسعى مشروع هذا القانون إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

| | |
|---|---|
| **تطوير الاستثمار الصناعي** | تشجيع الاستثمار في المجال الصناعي عبر توفير العقار المهيَّئ لهذا الغرض. |
| **التأطير القانوني للمناطق الصناعية** | تعزيز الترسانة القانونية المرتبطة بتهيئة وتدبير وتثمين المناطق الصناعية بغرض تحسين جودتها. |
| **تثمين المناطق الصناعية** | تأطير مسطرة استرجاع البقع الأرضية المخصصة للأنشطة الصناعية والتي لم يتم تثمينها. |
| **تدبير المناطق الصناعية** | وضع الآليات الضرورية التي من شأنها ضمان تدبير مستدام وفعال للمناطق الصناعية رهن إشارة المكلف بالتهيئة والمستثمرين. |

## VII. بعض أهم مقتضيات مشروع قانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية

**مخطط المناطق الصناعية**

وضع مخطط وطني للمناطق الصناعية، باعتباره وثيقة مرجعية، يحدد السياسة العامة والتوجهات الاستراتيجية للدولة في ميدان البنيات التحتية الصناعية.

يحدد المخطط الوطني المذكور، باعتباره وثيقة مرجعية، على الخصوص ما يلي:

- حاجيات القطاع الصناعي فيما يتعلق بتطوير المناطق الصناعية عبر التراب الوطني؛
- التموقع الاستراتيجي والقطاعي للمناطق الصناعية المزمع تطويرها على صعيد التراب الوطني؛
- التوجهات الاستراتيجية فيما يخص تسويق العقار الصناعي من أجل وضعه رهن إشارة المستثمرين بأسعار تنافسية.

**تهيئة و تطوير و تسويق المناطق الصناعية**

وضع نظام عام لتهيئة وتطوير وتسويق المناطق الصناعية يحدد:

- القواعد العامة الواجب مراعاتها في مجال تهيئة وتطوير وتسويق المناطق الصناعية؛
- الدراسات الواجب إرفاقها بطلب إنجاز مشروع تهيئة المنطقة الصناعية.

## VII. بعض أهم مقتضيات مشروع قانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية

**تدبير المناطق الصناعية**

- التنصيص على نظام عام لتدبير المناطق الصناعية يحدد:
- القواعد العامة الواجب مراعاتها في مجال تدبير المناطق الصناعية؛
- القواعد المحددة للآجال المتعلقة بتثمين وإنجاز الأشغال في المناطق الصناعية الواجب تضمينه في عقود البيع أو الكراء المبرمة بين المكلف بالتهيئة والمستثمرين؛
- الخدمات اللازمة لأنشطة المستثمرين.

**تثمين المناطق الصناعية**

- التنصيص على مسطرة إدارية لمعاينة القطع الأرضية والمنشآت الصناعية غير المثمنة؛
- التنصيص على مسطرة لاسترجاع القطع الأرضية والمنشآت الصناعية غير المثمنة.

# شكرا على انتباهكم